ورقة بحثية مقدم كمداخلة في إطار أشغال الملتقى الدولي حول:

إدارة الأزمات في الوطن العربي
الواقع والتحديات

والمنظم من قبل كلية العلوم الإقتصادية, التجارية, وعلوم التسيير
ومخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي

يومي: 09 و10 ديسمبر 2015

عنوان المداخلة:

أزمات القطر العربي ما بين المتغيرات الخارجية والتحديات الداخلية

من إعداد الدكتور:
باخويـــا دريس
أستاذ محاضر "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أدرار

والدكتور:
رقادي أحمد
أستاذ محاضر "أ" بقسم الشريعة والقانون بجامعة أدرار

الهاتف:
0660 43 87 22

الإيميل:
bakhouya1980@yahoo.com

أزمات القطر العربي ما بين المتغيرات الخارجية والتحديات الداخلية

الملخص باللغة العربية:

تعيش المنطقة العربية أزمات داخلية تعود أصولها إلى فترات طويلة, إلا أن حدتها زادت عقب الحرب الباردة بسبب تنافس الدول الكبرى على نفوذها. إذ وبالرغم من أنها تمتلك إمكانيات تنموية هائلة, وموقعاً جيواستراتيجي مهم, إلا أنها لازالت تتخبط في أزمات بسبب تفاعل العديد من المؤثرات الداخلية والمتغيرات الخارجية, التي حالت دون إيجاد حلول لها, أو على الأقل إدارتها بما يحقق الإستقرار في المنطقة, بل تحولت تلك الإمكانيات إلى سبب لنشوب نزاعات بين الأطراف المتصارعة, وعاملاً أساسياً في ازمات الشعوب العربية, وتخييب امالها في الخروج من دائرة الفقر, وتحقيق مستوى عال من الأمن والتعليم والصحة.

الكلمات المفتاحية: القطر العربي, الأزمات الداخلية, المؤثرات الخارجية, إدارة الأزمة.

Crises in the Arab world between external variables and internal challenges

Abstract :

Arab region is witnessing internal crises origins date back to long periods of time, but the intensity increased after the Cold War because of the great powers compete to influence. They Although it has developmental possibilities are enormous, and signed geostrategic important, but it is still mired in crises because of the interaction of many internal influences external variables, which prevented find solutions, or at least managed to achieve stability in the region, but that potential turned into reason for conflicts between the conflicting parties, and a major factor in the crises of the Arab peoples, and disappoint hopes to get out of the cycle of poverty, and to achieve a high level of security, education and health.

Keywords: Arab World, internal crises, external influences, crisis management.

مقدمـــــــة:

تزخر المنطقة العربية بثروات هائلة يمكن أن تجعل منها قطباً إقتصادياً هاًما في حالة وجود نهضة اقتصادية وصناعية تقوم بها دول المنطقة قائمة على منطق تعاوني مبني على مشروع إستراتيجي يستغل ما تزخر به المنطقة من إمكانيات وطاقات. غير أن الأزمات قوضت مساعيها التنموية, خاصة وأنها ذات طبيعة مركبة ومعقدة بسبب تعدد المجالات التي تشترك في تحديد طبيعتها, فضلاً على أنها متأثرة بعوامل عديدة داخلياً وخارجياً.

إن أزمات المنطقة العربية ليست وليدة الساعة, بل لها جذور تاريخية عميقة, غير أن الإهتمام الدولي بهذه الأزمات يعد حديثاً, نظراً للآثار الوخيمة التي أفرزتها أزمات المنطقة وتهديدها للأمنين العالمي والإنساني.

وعقب الثورات الشعبية التي عرفتها بعض دول المنطقة مؤخراً, تضاعف الإهتمام بنزاعاتها, خاصة من حيث مسبباتها الحقيقية, خاصة وأن المنطقة تتمتع بالقدر الكافي من التجانس القيمي والثقافي, فضلاً عن إمكانياتها المادية والتي تؤهلها للعب دور هام في العلاقات الدولية.

وانطلاً من الخلفية الواردة أعلاه تم اختيارنا لهذا الموضوع من أجل تقديمه في هذه الورقة البحثية, مجيبين من خلاله عن إشكالية جوهرية تتمثل في:

- إلى أي مدى ساهمت المتغيرات الدولية الخارجية في تفاقم أزمات المنطقة العربية ؟ وكيف يمكن إدارة هذه الأزمات في ظل التحديات الداخلية للمنطقة ؟

- **أهمية الدراسة:**

تحتل المنطقة العربية موقعاً استراتيجياً مهماً, فضلاً عن إمكانيات طبيعية هائلة وتجانس قيمي فريد, غير أنها تعاني من أزمات قوضت مساعي التنمية فيها, وهددت أمنها الإنساني. علاوة على ما تشكله من خطر على الأمن الإقليمي والعالمي, وهو ما يفرض البحث عن إدراك المسببات الحركية التي تتسبب في هذه الأزمات, خاصة بعد الثورات التي عرفتها بعض دول المنطقة, وما أفرزته من مشاكل اللجوء والإرهاب وانتشار الجريمة.

- **أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):**

تم رصد دراسة للباحث: "غالب بن غلاب العتيبي", جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية, وهو كتاب صادر عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سنة 2010, عالج الباحث موضوعه في أربعة فصول, بحيث استهل دراسته بفصل مفاهيمي نظري حول جامعة الدول العربية, ثم انتقل في الفصل الثاني إلى تحليل وظائفها, فضلاً عن التعرض لسياساتها وأسس تنفيذها في الفصل الثالث. وفي الفصل الأخير عالج الباحث النهج السياسي الخاص بها ليتوصل في نهاية دراسته إلى الحكم عليها بالإخفاق في حل الكثير من النزاعات العربية بسبب سوء أدائها, وضعف بنيانها.

- **مناهج الدراسة:**

يتطلب موضوع الدراسة المتعدد المجالات توليفة منهجية, بحيث استخدمنا المناهج التالية:

1. **المنهج التحليلي:** وذلك من أجل تحديد المسببات الرئيسة للأزمات, وتأثيرها على عملية إدارتها في المنطقة العربية.
2. **المنهج التاريخي:** من خلال الرجوع إلى المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها دول المنطقة بُغية كشف المسببات العميقة للأزمات, وبيان كيفية تفاعلها.
3. **منهج دراسة حالة:** وقد ركزنا على السودان كحالة تحتوي على العديد من المواصفات التي تمكننا من تعميم النتائج على بقية الدول العربية.

ومن أجل معالجة الموضوع قمنا بحصره في أطر تحليلية محددة مشكلة من مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث, ففي المبحث الأول تعرضنا لأهم المقاربات النظرية في تحليل الأزمات, ثم انتقلنا في المبحث الثاني إلى تحديد المسببات الداخلية للأزمات في المنطقة العربية, وصولاً الى تبيان دور العوامل الخارجية, وخاصة النظام الإقليمي العربي وتنافس القوى الدولية على نفوذ المنطقة في تأجيج الأزمات في المبحث الثالث.

المبحث الأول: أسباب الأزمات من منظور المقاربات النظرية السائدة في حقل دراسات السلام والنزاع.

تساعد الإستعانة بنظريات وإطارات فكرية في مجالات عديدة كعلم الإجتماع, علم الإقتصاد والعلوم السياسية, علم النفس والإتصال والثقافة الباحثين في مجال دراسات السلام والنزاع على فهم مصادر النزاع, وبالتناسب مع تعدد المجالات فإن المقاربات النظرية عديدة, أهمها:

المطلب الأول: مقاربة الإحتياجات الأساسية.

هذه المقاربة تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها, و أن النزاعات تتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها, أو في حالة وجود آخرين يعوقون إشباعها. ويفرق مؤيدو هذه المقاربة بين الإحتياجات والمتطلبات, ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات.

وتشمل الإحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي, فالحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة حاجات مادية, وهناك حاجات غير مادية كالحرية, والعدالة. ووفقاً لهذه المقاربة فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة أن هذه الاحتياجات غير مشبعة, وبالتالي حل المنازعات يسعى إلى إيجاد طرق الإشباع.

المطلب الثاني: مقاربة النوع.

تفترض هذه المقاربة أن الحركة النسائية شهدت ظلماً شديداً, بالرغم من أن النساء هن نصف البشرية, كما تفرق هذه المقاربة بين الجنس والنوع, وقد أدى هذا الظلم إلى إحداث أضرار نفسية وإجتماعية للرجال والنساء, كما أدى إلى حرمان البشرية من مجهودات نصف أعضائها, ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن عدم تفهم هذه الأمور سوف يؤدي إلى استمرار العديد من النزاعات الإجتماعية والدولية, بسبب عدم إشباع حقوق المرأة الأساسية بعدل وكرامة, فضلاً على أن هذه المقاربة تعتبر المرأة أفضل صانع للسلام[1].

المطلب الثالث: مقاربة الحرمان النسبي.

للحرمان النسبي مكونان: مكون بارد أو معرفي؛ أي إدراك. ومكون ساخن أو انفعالي يتضمن انفعالات الاستياء, والتي تحفز لظهور اتجاهات وسلوكيات معينة.

---

[1] زياد الصمادي, **حل النزاعات**, جامعة السلام, الأردن, 2010, ص: 13.

كما أن للحرمان نوعين: **حرمان جماعي؛** يتمثل في شعور الفرد أن جماعته محرومة نسبة إلى الجماعات الأخرى. **وحرمان فردي؛** يتمثل في شعور الفرد بأنه محروم نسبة إلى بقية الناس. ولتفسير النزاعات تؤكد هذه المقاربة أن الاستياء وعدم الرضا المميزين لا بشأن الحرمان الموضوعي, ولكن بخصوص الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبياً أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في الجماعات الأخرى, ففي المجتمعات الإقتصادية نجد أن الجماعة تتباين في مستوى ثرائها, وما حققته من كسب, وهو ما يخلق مشاعر الحرمان النسبي بين أعضاء الجماعات الأقل ثراءً أو ذات المستوى الإقتصادي الأقل.

المطلب الرابع: مقاربة الصراع الواقعي بين الجماعات.

ترى هذه النظرية بأنه في حالة وقوع صراع وتنافس بين جماعتين من الجماعات نتيجة أي عوامل خارجية, فإن هاتين الجماعتين تهدد كل منهما الأخرى إلى أن تتكون مشاعر عدائية بينهما, وهذا يؤدي إلى حدوث تقويمات سلبية متبادلة. وترى هذه المقاربة أن التنافس بين الجماعات حينما يحتد, لا بد أن يؤدي إلى خلق مشاكل متباينة من مشاعر العدائية[2].

المطلب الخامس: مقاربة التعلم الإجتماعي.

إن الباحثين في مجال التعلم الاجتماعي قدموا مقاربات جديدة في التعلم الاجتماعي, أظهرت أن السلوك العدواني كرد فعل للانزعاج والتوتر؛ هو مجرد سلوك واحد, وأن التربية الاجتماعية في مقدورها أن توفر للأفراد سلوكيات سليمة غير عدوانية, تؤدي إلى إحلال الطمأنينة بدل الخوف ومعالجة أوجه النزاع.

وتمثل هذه المقاربة أحد مقاربات علم النفس التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع, وكيفية التعامل معه من أجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاع[3].

---

[2] بشرى عناد مبارك, **التعصب وعلاقته بالهوية الإجتماعية والمكانة الإجتماعية لدى العاطلين عن العمل**, مجلة الفتح, العدد: 53 لسنة 2013, ص ص: 8-9.

[3] زياد الصمادي, المرجع السابق, ص: 14.

المبحث الثاني: تأثير العوامل الداخلية على نشوب الأزمات في المنطقة العربية.

لعبت العوامل الداخلية دوراً حاسما نشوء الأزمات في المنطقة العربية, بل أعاقت الكثير من مساعي النهوض بالتنمية فيها, وعلى كثرتها يمكن حصرها في أسباب رئيسية محددة نوجزها كالاتي:

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن النشأة المشوهة للدولة القطرية في المنطقة العربية:

بعد انهيار الحكم العثماني قامت قوى الإحتلال البريطانية والفرنسية بتقسيم العالم العربي إلى كيانات قطرية, نشأت بشكل قطري, ولم يتم جعل الحدود السياسية للدولة القطرية متجانسة مع الحدود الثقافية, الإجتماعية, والإقتصادية, أو العرفية والقبلية العشائرية, لأن بناء الدولة القطرية في المنطقة العربية تم بطريقة بعيدة عن التجانس, وأقرب إلى التصارع العرقي والطائفي والعشائري أو المذهبي, وهذا ما جعلها مهيأة تلقائياً ومرتعاً للأزمات.

ويمكن حصر أهم أسباب أزمات الدولة القطرية في اتجاهين:

- اتجاه استعماري يحمل القوى الإستعمارية مسؤولية أزمات المنطقة, بسبب تقسيمها بشكل غير متوافق مع الخريطة الإثنية.
- واتجاه انثروبولوجي يُرجع المشكلة إلى غياب نظام مؤسساتي ما قبل الإستعمار في المنطقة العربية, وهو ما أحدث تنافر بين طبيعة شعوب هذه المنطقة, وصعوبة تقبل نموذج مؤسساتي قطري تقدمي يعكس الحياة المتمدنة[4].

ولقد أفرزت النشأة المشوهة للدولة القطرية في المنطقة العربية العديد من المشاكل, والتي أدت إلى تأزم الظروف في دول المنطقة, وهذه المتغيرات جاءت أساساً نتيجة لفشل الدولة في هذه المنطقة.

المطلب الثاني: المؤشرات السياسية لأزمات المنطقة العربية.

تصنف المؤشرات السياسية ضمن أهم مسببات الأزمات في المنطقة العربية, وذلك كونها محور الحياة وقائد لباقي المجالات, وتتمثل هذه المسببات في:

---

[4] سامي الخزندار, **أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية**, موقع الجزيرة, تم تصفح الموقع بتاريخ 30-10-2015: **www.aljazeera.net**

1. فقدان شرعية الدولة:

للشرعية السياسية علاقة وطيدة بالإستقرار السياسي, فكلما تدعم هذا الأخير ترسخت, وكلما تدهور تضعف وتتآكل. وفي الأنظمة غير الشرعية يكون الإستقرار ظاهرياً فقط, خاصة وأن هذه الأنظمة كثيراً ما تمارس العنف الرسمي لكبح جماح القوى المناوئة لها, كما أنها تميل عموماً إلى إجراء انتخابات شكلية, وهذا ما يحدث مع "ديمقراطية الواجهة" التي تبنتها بعض الأنظمة العربية[5], ويمكن رصدها من خلال المتغيرات التالية[6]:

- فساد النخبة الحاكمة.
- غياب الشفافية والمحاسبة.
- ضعف المؤسسات السياسية في الدولة.

2. التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة:

وهذا راجع لفشل الدولة في توفير الأمن لمواطنيها, وضمان الحد الأدنى من الصحة العمومية والتعليم والتوظيف, فالدول العربية تعاني من انتشار البطالة والأمراض مع محدودية التأمين الصحي, فضلاً عن تدهور مستوى التعليم وانتشار الأمية, وهذا بسبب تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي عادة.

3. الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان[7]:

ويمكن ايجازها في النقاط التالية:

- الحكم العسكري.
- الإعتقال السياسي.

---

[5] عبد النور بن عنتر, **التسلطية السياسية العربية**, ورقة بحثية قدمت إلى ندوة نظمتها "جمعية الثقافة العربية في بريطانيا" بعنوان **"إشكالية السلطة في الفكر العربي الإسلامي"**، لندن، 28 و29 جويلية 2001, تم تصفح الموقع يوم 27-10-2015: **www.aljabriabed.net**

[6] محمد نبيل الشيمي, **النخبة في العالم العربي: دراسة وصفية نقدية**, مجلة حملات التمدن, العدد 3113, موقع الحوار المتمدن: **www.alhiwar.org**

[7] أحمد محمود مصطفى, **أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الفاشلة 2015**, المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية, تم تصفح الموقع يوم 14-10-2015: **www.rcssmideast.org**

- العنف المدني.
- تقييد الصحافة.

المطلب الثالث: الدوافع الإقتصادية للأزمات في المنطقة العربية.

للدول العربية إمكانيات هائلة تؤهلها لتحسين مستويات معيشة سكانها بحكم مساحتها التي تبلغ 1.4 مليار هكتار, أي نسبة 10٪ من مساحة العالم, وكثافة سكانية تبلغ 295 مليون نسمة, وقوى عاملة تصل إلى 1.3 مليون فرد, إلا أن الوضع الإقتصادي في هذه الدول لا يعكس ذلك[8]. فعلى مدى خمسين عاماً ومنذ بداية عهود الإستقلال لم تتمكن البلدان العربية من صياغة نموذج اقتصادي موحد يمكن أن يقتدى في الدول النامية, بحيث اتبعت النهج الإشتراكي من خلال التخطيط المركزي والإقتصاد الموجه منذ السنوات الأخيرة من عقد الخمسينات من القرن العشرين, غير أنها فشلت وغيرت نهجها إلى تبعية جديدة للنظام الرأسمالي تحت تأثير العديد من العوامل التي من بينها هيمنة العولمة على مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

فعلى صعيد النمو الإقتصادي فقد انفردت مجموعة الدول العربية من بين دول العالم النامية والمتقدمة بتسجيل أسوأ النتائج, إذ تشير الإحصائيات الدولية إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية قد انخفض من 7.3٪ في سنة 1990, إلى 4.1٪ في سنة 2000, بينما زاد نمو الناتج المحلي للدول النامية من 3.3٪ إلى 4.2٪, وزاد متوسط معدل النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي من 2.7 ٪ إلى 3.9٪ في نفس الفترة[9].

يبدو جلياً من سجل النمو في الدول العربية, ومن الدراسات الإمبريقية التي تناولت الموضوع أنه بالرغم من النجاحات التي حققتها السياسات الإقتصادية الكلية خلال فترة التسعينات في اتجاه تثبيت الإستقرار الإقتصادي إلا أن هذه السياسات لم تفلح في رفع معدلات النمو الإقتصادي والحد من ظاهرة الفقر الذي أضحى أكثر تفشياً في الدول العربية, والتي تعاني سياساتها الإقتصادية العديد من السلبيات, نوجزها في النقاط التالية:

---

[8] أحمد عبد العزيز واخرون, **العولمة الإقتصادية وتأثيرها على الدول العربية**, مجلة الإدارة والإقتصاد, العدد 86, 2011, ص: 73.

[9] عامر ذياب التميمي, ومصطفى بابكر, **السياسات الكلية وإشكاليات النمو في الدول العربية**, الكويت, د. د. ن, 2005, ص: 86.

1. **التبعية وعدم الخصوصية في إطار العولمة:**

للعولمة مخاطر وسلبيات كبيرة على دول المنطقة العربية أهمها:

- تزايد تبعية الإقتصاد العربي للإقتصاد العالمي, مما يعني إضعاف الأمن الإقتصادي بسبب تأثر الإقتصاد الوطني بتقلبات السياسة الخارجية.
- تزايد التفاوت في الدخول.
- التأثير على الميزانية العامة في الدول العربية بسبب خفض التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة.
- تعرض القطاعات الإقتصادية والسلعية الزراعية والصناعية والخدماتية المحلية والخدمات المالية والإتصالات والتوزيع والنقل, وأعمال المهن الحرة, والخدمات السمعية والبصرية لهجمات تنافسية من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة.
- تفشي البطالة والتخلف الإقتصادي.
- انخفاض مساهمة التجارة العربية في إجمالي المبادلات التجارية العالمية.
- إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة في النفط الذي يعد مصدراً رئيسياً لكثير من الدول العربية.

2. **الإقتصاد الريعي:**

أغلب الدول العربية هي دول نفطية تعتمد في عائداتها على البترول بشكل أساسي, وهو ما جعل اقتصادياتها هشة وسريعة التأثر[10].

المطلب الرابع: دور المعطيات الإجتماعية في إحداث أزمات المنطقة العربية.

تشكل العوامل الإجتماعية أهم المسببات الحركية لأزمات المنطقة العربية, وذلك على المستويات التالية:

1. **النمو الديمغرافي:**

يقدر عدد سكان المنطقة العربية 352 مليون نسمة, وهو ما يعادل 4.5 ٪ من سكان العالم, ويعتبر معدل النمو الديمغرافي فيه عالياً, حيث بلغ خلال الفترة من 2000 وإلى غاية الآن حوالي 3.38٪ سنوياً.

[10] أحمد عبد العزيز وآخرون, المرجع السابق, ص ص: 75-76.

2. التعليم والصحة:

تتميز إدارة العملية التعليمية في الدول العربية بالمركزية, فجميعها تابعة للإدارات الحكومية, فضلاً على أن مناهجها في التدريس تدار بصورة مركزية صرفة, فهي تنطلق من المفاهيم القديمة للتعليم والتربية, ولعلم النفس, لأنها تتبنى منهج المواد الدراسية المنفصلة مما جعلها تعاني الكثير من النقائص على مستوى العملية التعليمية. أما صحياً فلازالت الدول العربية تعاني فراغاً وحاجة للكوادر الطبية, وضعف التأمين والرعاية الصحية.

3. البطالة وآثارها الإجتماعية:

تشكل البطالة في الدول العربية التحدي الأكبر, خاصة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة الغالبة من إجمالي السكان, وهو ما أفرز العديد من المشاكل الإجتماعية كتجارة المخدرات, والهجرة غير الشرعية[11].

المبحث الثالث: تأثير العوامل الخارجية على نشوب الأزمات في المنطقة العربية.

وفي هذا القسم الثالث من الدراسة لا بد من التطرق لمسألة تنافس القوى الكبرى على نفوذ الدول العربية, ودوره في تأزم الأوضاع في المنطقة العربية (المطلب الأول), على نحو يمكننا من التعرض لتأثير ضعف النظام الإقليمي العربي على تأزم الأوضاع في المنطقة العربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تنافس القوى الكبرى على نفوذ الدول العربية ودوره في تأزم الأوضاع في المنطقة العربية.

عقب الحرب الباردة أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها في التفاعلات الدولية, ذلك أن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها مع الدول النفطية والدول العربية على وجه الخصوص تتركز على ضمان وارداتها من مصادر الطاقة, والمواد الخام اللازمة لصناعاتها الإستراتيجية.

وقد أسهم التنافس الدولي للقوى الكبرى على النفط في إضفاء المزيد من التعقيد على مجمل الأزمات التي تعرفها المنطقة العربية, وأهمية النفط في ازدياد مستمر خاصة مع استمرار نمو اقتصاديات الدول الكبرى مثل

---

[11] ميلود وعيل, **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**, أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية, قسم العلوم الإقتصادية, جامعة الجزائر 3, 2013-2014, ص ص: 137-143.

الصين والهند, والدول الناشئة فضلاً عن و. م. أ وروسيا وبعض دول أروبا الغربية[12]. وأخذت هذه الدول في التنافس من أجل الحصول عليه بشتى السبل, حتى وإن اقتضت الضرورة الدخول في حروب كما هو الشأن بالنسبة لحرب الخليج سنة 1991, ومما زاد من حدة الدول الكبرى في التنافس من أجل تأمين امداداتها النفطية هو عدم الإستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة وارتفاع اسعاره, لا سيما عن اندلاع الأزمات[13].

أولاً: دوافع التنافس على المنطقة العربية.

يأتي ذلك التنافس لأسباب جيواستراتيجية ترتبك بالموقع الجغرافي المتميز والمتحكم في العديد من البحار والمضائق, ومختلف طرق المواصلات ومسارات التجارة الدولية, كما أن المنطقة تعد مدخلاً يتيح لهذه القوى النفاذ إلى مناطق أخرى في إفريقيا واسيا للسيطرة عليها, أو ممارسة النفوذ ذا التأثير في دولها.

ومن ناحية أخرى, لهذه القوى أسباب اقتصادية تتعلق بالموارد الطبيعية من معادن نفيسة ونادرة, وأراضي صالحة للزراعة, ومواد خام ضرورية للصناعة, وموارد ثمينة تحتوي عليها هذه المنطقة[14].

ثانياً: آليات الدول الكبرى في التنافس على المنطقة العربية (السودان أنموذجاً).

عام 1980 حصلت فرنسا على حق التنقيب على النفط, وإنتاجه في مساحة تبلغ 120.000 كلم مربع, بين مالكال وبور. وقد قدر المهندسون الفرنسيون أن المنطقة المستهدفة تملك مخزوناً من النفط, بحيث يعتقد أن السودان تمتلك أكبر احتياطات غير مستغلة من النفط في إفريقيا وأروبا, ويشكل النفط نحو 70٪ من إجمالي الناتج المحلي في السودان. ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا إلى تعليق عملياتها في التنقيب عام 1985 تحت وطأة حرب جنوب السودان, غير أنها قدمت لنظام الحكم في الخرطوم الدعم اللوجيستي والعسكري.

---

[12] نجلاء محمد مرعي, **الثروة النفطية والتنافس الدولي الإستعماري الجديد في افريقيا**, مجلة البيان, د. س. ن, مجلة إسلامية تصدر عن المنتدى الإسلامي ص: 415.

[13] توفيق سعد حقي, **التنافس الدولي وضمان الأمن النفطي**, مجلة العلوم السياسية, العدد43, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2011, ص: 28.

[14] وليد محمود عبد الناصر, التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية, مجلة السياسة والدولية, موقع المجلة تم تصفحه بتاريخ: 10-10-2015: **www.siyassa.org**

وعلى عكس الموقف الفرنسي فإن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت العون لجماعات التمرد السودانية في كل من أوغندا وأريتيريا وأثيوبيا, وحاولت الإدارة الأمريكية جاهدة منع الشركات غير الأمريكية من استغلال نفط السودان. وإزاء العقوبات التي فرضتها و. م. أ. على السودان عام 1997 أصبح المجال واسعاً أمام الصين والقوى الاسيوية الأخرى للإستثمار في مجال النفط السوداني, فقد أصبحت الصين تستورد 6٪ من إجمالي احتياجاتها النفطية من السودان. وتمتلك شركة البترول الوطنية الصينية نحو 40٪ من أسهم شركة بترول أعالي النيل, والتي تسيطر على 2٪ من أهم حقول البترول في ولاية أعالي النيل[15].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه وعقب الحرب الباردة, ساد منطق التنافس الدولي على الدول النامية بصفة عامة, وعلى دول المنطقة العربية على وجه الخصوص, وذلك بهدف استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية. وقد حاولت هذه القوى تغذية النزاعات من خلال التنافس على تقديم الدعم للأطراف المتصارعة من أجل استمرارية الأزمات في المنطقة العربية, وبالتالي إنشغال دول هذه المنطقة عن مساعي التنمية باستغلال إمكانياتها, والإنشغال بإدارة الأزمات التي صارت رهاناً بالدعم اللوجيستي والعسكري الذي تقدمه الدول الكبرى للأطراف المتصارعة, سواء كانت حركات تمرد أو أنظمة استبدادية.

المطلب الثاني: تأثير ضعف النظام الإقليمي العربي على تأزم الأوضاع في المنطقة العربية.

نشأ النظام الإقليمي العربي مع تأسيس جامعة الدول العربية, مؤسساً مشروعيته على ثلاثية التحرير, التوحيد, والتنمية. ومنذ ذلك التاريخ تراكمت الإختلالات الوظيفية, وذلك رغم النقلة النوعية التي عرفها النظام الدولي منذ التسعينات, وتشكل هذه الإختلالات الأسباب العميقة لما نعيشه اليوم, فقد تطور النظام الإقليمي العربي في المجال الإيديولوجي والفكري والسياسي نحو الجمود وضياع الحيوية الفكرية التي كانت تميزه نوعاً ما خلال مرحلة الثنائية القطبية, أين استغل التناقض الفكري والإيديولوجي بين القطبين مما مكنه من طرح تصور خاص بالعالم الثالث, لكن مع انهيار الإتحاد السوفياتي أجبر على تبني الفكر الليبرالي الغربي في جميع المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية, ليصبح بذلك نظاماً إقليمياً عربياً خاضعاً للإيديولوجية الجديدة[16].

---

[15] حسن حمدي عبد الرحمان, **سياسات التنافس الدولي في افريقيا**, شبكة الألولة, تم تصفح الموقع يوم 08-10-2015: **www.alulah.net**

[16] عبد القادر محمودي, **دور اختلالات النظام الإقليمي العربي في استيعاب النزاعات العربية الداخلية الحالية**, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد 06, 2012, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة ورقلة, ص: 91-93.

أولاً: تعريف النظام الإقليمي.

يمكن أن نعرف النظم الإقليمية بأنها مجموعة من الدول التي تسعى إلى تحقيق وحدة إقليمية وفق مؤسسات قانونية, وبظروف خاصة بها متغيرة لكنها متقاربة إلى حد كبير, ومنها الظروف التكوينية والحضارية والإقتصادية والسياسية, فضلاً عن العامل الجغرافي الذي يلعب دوراً حيوياً في بقاء التنظيم أكثر تماسكاً[17], لذلك فإن هيكلة التنظيم الإقليمي تعتمد على ظروف داخلية موحدة ومتوفرة لدى الدول الراغبة في الإنضمام إلى التنظيم, فضلاً عن الظروف الخارجية التي تشكل سبباً مضافاً إلى أسباب التنظيم, ومنها الخطر الخارجي, أو العدو المشترك, أو المصالح المشتركة التي تهدف الدول إلى إيجادها في تنظيمها بغية الوقوف بوجه العدو الخارجي في المنطقة الإقليمية.

ثانياً: خصائص النظام الإقليمي العربي.

يتمتع النظام الإقليمي العربي بالخصائص التالية:

- تجانس ثقافي فريد: إذ أن 93٪ من سكانه مسلمون.
- تتمتع دوله بالسيادة: مما يجعله يتصف بالمرونة.
- تتميز دول المنطقة العربية بموقع استراتيجي هام, وهي غنية بالثروات الحيوية خاصة النفط.

ثالثاً: تأثير النظام الإقليمي العربي على القضايا العربية.

شهد النظام الإقليمي العربي تراجعاً ملحوظاً في التأثير على القضايا العربية, ولعل أبرز مؤشرات ضعف النظام الإقليمي العربي, ما ظهر من تصاعد للدور الإقليمي لدول الجوار على حساب الدول العربية, ومزاحمتها, كما ارتبط عدد من الدول العربية ببعض دول الجوار ضمن إطار استخدم بعيداً عن المصالح العربية الكلية, بدلاً من توظيفها لخدمتها.

---

[17] عباس محمود المحارمة, **أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي**, رسالة ماجستير في العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الأوسط الكبير, 2010, ص: 26-27.

ونتيجة لذلك تزايدت دوائر إقليمية القضايا العربية, وتراجعت خطوط التضامن بين الدول العربية, وأدى تزايد ضعف الروابط القومية إلى مزيد من ضعف للنظام العربي, وجعل من اختراق مجاله السياسة أمراً معتاداً. ولهذا فإن النظام الإقليمي العربي يعد من أكثر المناطق الإقليمية حساسية في العالم اتجاه السياسات الدولية وتياراتها وتغيراتها[18].

رابعاً: تأثير تهميش النظام الإقليمي العربي على تطور الأزمات في المنطقة العربية.

رغم أن المنطقة العربية تمتلك الكثير من الإمكانيات, وخاصة الثروة النفطية, إلا أنها عانت التهميش الغربي بسبب العديد من العوامل من بينها ضعف النظام الإقليمي الذي لا يلعب أي دور وحدوي, إذ غلبت المصلحة الشخصية والقطرية على النخب الحاكمة لهذا النظام, حتى أضحت المشكلات الداخلية سمة من سمات دول هذا النظام, وزادت الخلافات العربية–العربية, وتم فتح المجال لدول وقوى خارجية للتأثير في برامج وسياسات الدول العربية, مما جعلها تابعة للغرب, ومصدر للنزاعات والأزمات الداخلية في المنطقة, فقد أدى تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين إلى إحداث إنقطاع في التواصل العربي, واستنزافاً في الموارد الإقتصادية للبلدان العربية, وأصبح حائلاً في وجه تطور البلدان العربية[19].

الخاتمـــة:

من خلال تعرضنا الوجيز لأسباب الأزمات الداخلية في المنطقة العربية, يمكننا القول بأنها ذات طبيعة ديناميكية معقدة ومتشابكة, وعليه فهي تغذي الأزمات بشكل تعاضدي ومتبادل التأثير, وهو ما دفع بالتوجه السياسي والأكاديمي إلى إدارة الأزمة في المنطقة بدلاً عن إيجاد الحلول النهائية لها. وبناءً على ذلك نخلص لجملة من النتائج, والمتمثلة في:

- أزمات المنطقة العربية نتاج للعديد من المشاكل الداخلية, كهشاشة الدولة, وغياب التنمية.

---

[18] محمد السعيد إدريس, مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلة النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية, المركز العربي للبحوث والدراسات, مصر, تم تصفح الموقع يوم: 10-10-2015: www.acrseg.org

[19] عباس محمود المحارمة, المرجع السابق, ص: 126-127.

- لعب التنافس الدولي على المنطقة العربية دوراً محورياً في تأجيج الأزمات فيها, بل وحتى ساهم في استمراراها والحيلولة دون حلها, بغية استغلال مواردها الإقتصادية والسيطرة عليها.

- ضعف النظام الإقليمي العربي في عالم تتحكم فيه أقطاب قوية كرس تبعية الدول العربية لمنظومة غربية لا تتناسب مع منظومة مجتمعه القيمية, كما أضعف المكانة الدولية للعديد من القضايا العربية, خاصة القضية الفلسطينية.

ومن أجل التوصل إلى حلول لهذه المسببات, أو على الأقل التحكم فيها وإدارتها, نقترح جملة من التوصيات والحلول, والمتمثلة في:

- معالجة المشاكل الداخلية بداية من إيجاد حل لهشاشة الدولة, وذلك عن طريق تكريس شرعيتها, وتدعيم البناء المؤسساتي فيها وتفعيله, من أجل إعادة الثقة بين الشعوب العربية, وأنظمتها السياسية.

- تحقيق التنمية من خلال الإستغلال الجيد للموارد الطبيعية في الدول العربية, وتوجيهها إلى ما يخدم المصالح العامة, وذلك من أجل معالجة ظاهرة البطالة ورفع مستوى التعليم والصحة في المجتمعات العربية, فضلاً عن محاربة الجريمة والتطرف.

- تكوين قطب إقليمي قوي قائم على المصالح المشتركة والمتبادلة, وليس على التحالف مع دول تهدف إلى استنزاف ثروات الدول العربية, وهذا يكفل لها القوة اللازمة لفرض وجودها, واحترامها من قبل القوى الكبرى.

- إعادة صياغة منظومة قيمية تتناسب مع القيم الشعبية العربية.

قائمة المراجـــــع:

- زياد الصمادي, حل النزاعات, جامعة السلام, الأردن, 2010.
- بشرى عناد مبارك, التعصب وعلاقته بالهوية الإجتماعية والمكانة الإجتماعية لدى العاطلين عن العمل, مجلة الفتح, العدد: 53 لسنة 2013
- سامي الخزندار, أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية, موقع الجزيرة, تم تصفح الموقع بتاريخ 30-10- 2015: www.aljazeera.net
- عبد النور بن عنتر, التسلطية السياسية العربية, ورقة بحثية قدمت إلى ندوة نظمتها "جمعية الثقافة العربية في بريطانيا" بعنوان "إشكالية السلطة في الفكر العربي الإسلامي"، لندن، 28 و29 جويلية 2001, تم تصفح الموقع يوم 27-10-2015: www.aljabriabed.net
- محمد نبيل الشيمي, النخبة في العالم العربي: دراسة وصفية نقدية, مجلة حملات التمدن, العدد 3113, موقع الحوار المتمدن: www.alhiwar.org
- أحمد محمود مصطفى, أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الفاشلة 2015, المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية, تم تصفح الموقع يوم 14-10- 2015: www.rcssmideast.org
- أحمد عبد العزيز واخرون, العولمة الإقتصادية وتأثيرها على الدول العربية, مجلة الإدارة والإقتصاد, العدد 86, 2011.
- عامر ذياب التميمي, ومصطفى بابكر, السياسات الكلية وإشكاليات النمو في الدول العربية, الكويت, د. د. ن, 2005.
- ميلود وعيل, المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها, أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية, قسم العلوم الإقتصادية, جامعة الجزائر 3, 2013-2014.
- نجلاء محمد مرعي, الثروة النفطية والتنافس الدولي الإستعماري الجديد في افريقيا, مجلة البيان, د. س. ن, مجلة إسلامية تصدر عن المنتدى الإسلامي .

- توفيق سعد حقي, التنافس الدولي وضمان الأمن النفطي, مجلة العلوم السياسية, العدد43, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2011.

- وليد محمود عبد الناصر, التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية, مجلة السياسة والدولية, موقع المجلة تم تصفحه بتاريخ: 10-10-2015: www.siyassa.org

- حسن حمدي عبد الرحمان, سياسات التنافس الدولي في افريقيا, شبكة الألولة, تم تصفح الموقع يوم 08-10- 2015: www.alulah.net

- عبد القادر محمودي, دور اختلالات النظام الإقليمي العربي في استيعاب النزاعات العربية الداخلية الحالية, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد 06, 2012, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة ورقلة.

- عباس محمود المحارمة, أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي, رسالة ماجستير في العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الأوسط الكبير, 2010.

- محمد السعيد إدريس, مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلة النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية, المركز العربي للبحوث والدراسات, مصر, تم تصفح الموقع يوم: 10-10-2015: www.acrseg.org